

محددات الائتمان النقدي المباشر: دراسة وصفية لعينة من المصارف الأهلية العاملة في**العراق للمدة من (2007-2012)****Determinants of direct cash credit: a descriptive study of a sample of private banks
(operating in Iraq for the period (2007–2012))****م.د. محمد فائز حسن ابو طحين****Dr. Mohammed Fayez Hassan****جامعه كربلاء****University of Karbala****م.م. ايناس ناصر عكله الموسوي****Inas naser oglah****جامعة الفرات الأوسط/ المعهد التقني كربلاء****University TECHNICAL INSTITUTE OF
KARBALA****ahmedd15@gmail.com****المخلص**

النظام المصرفي عنصر اساسي في نمو الاقتصاد عن طريق المساعدة على استخدام القوة الشرائية للأشخاص بشكل نقد او سلع او خدمات مقابل ثمن ، ولكنه غير مستقل بل يعمل ضمن الحدود والتوجهات التي تقررها الدولة والمتمثلة بالسياسة النقدية ، إذ ينطلق البحث من تساؤل عن مفهوم الائتمان النقدي المباشر وكيف تساهم المصارف في تحقيق التنمية عن طريقه وما هي اهم محدداته كما ويهدف البحث الى تتبع التغيير في مقدار بعض ادوات السياسة النقدية لسلسلة ودراسة نوع العلاقة بينها وبين الائتمان النقدي المباشر، ولتحقيق ذلك جرى اختبار فرضيات البحث في النظام المصرفي العراقي عن طريق دراسة بيانات عينة من مصارف العراق (مصرف بغداد ، مصرف بغداد، الاقتصاد للاستثمار والتمويل ، ودجلة والفرات) خلال المدة 2007-2012 وبعد اجراء التحليل الاحصائي الاستدلالي استنتج الباحثان ان نسبة الاحتياطي القانوني وسعر اعادة الخصم تستخدم لتنفيذ سياسة نقدية انكماشية او توسعية مما يؤدي الى تقليل حجم السيولة اللازمة لمنح الائتمان النقدي المباشر او الارباح المترتبة عنه كما اختتم البحث بالتوصيات ضرورة تحديد سقف الائتمان النقدي المباشر مسبقا عن طريق دراسة سلسلة زمنية لتغير في ادوات السياسة النقدية.

Summary

The banking system is an important element in the growth of the economy by helping to use the purchasing power of people in the form of cash, goods or services in exchange for a price, but it works within the limits and directions decided by the monetary policy, the research question about the concept of direct monetary credit and how Banks contribute to achieving development through it and what are the most important determinants of it. It aims to track the change in some monetary policy tools for Time series and study the type of relationship between them and direct cash credit, so the research hypotheses in the Iraqi banking system were tested by studying sample data from banks Iraq (Bank of Baghdad, Bank of Baghdad, Al-Iqtisad for Investment and Finance, the Tigris and Euphrates)

during the period 2007–2012 After conducting the statistical analysis Inferential, It concluded that the statutory reserve ratio and the re–deduction rate are used to implement a contractionary or expansionary monetary policy, which leads to a reduction in the volume of liquidity necessary to grant direct cash credit or the profits resulting from it. Direct cash advance by studying a time series of change in monetary policy tools..

المقدمة:

يتناول بحثنا الحالي تأثير النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية التي تحتاجها المشاريع الاقتصادية وخاصة القصيرة الاجل والتي يعد احد اهم اشكالها الائتمان النقدي المباشر، إذ يتناول البحث هذا الموضوع من حدة محاور ركز المحث الاول على منهجية البحث وعينة الدراسة واهتم المبحث الثاني بالاطار الفكري والادبي الخاص بالائتمان النقدي المباشر واهم محدداته، واختبرت فرضيات البحث ضمن المبحث الثالث بالاعتماد على بيانات عينة من المصارف العاملة في العراق وعلى اساس هذه الاختبارات الاحصائية لخص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

المبحث الاول : المنهجية وعينة البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن في الاستنتاجات البحثية الآتية:

1. ما لمقصود بالائتمان النقدي المباشر وكيف تساهم المصارف في تحقيق التنمية عن طريقه؟
2. ما المحددات (المبادئ والشروط والقوانين) التي يلتزم بها المصرف عند منح الائتمان النقدي المباشر؟
3. ما ادوات السياسة النقدية وهل هي وثابتة ام متغيرة خلال فترة محددة ؟
4. ما هي توجهات ادارة المصرف (من حيث مصادر الاموال) التي تؤثر على الائتمان النقدي المباشر ؟
5. هل يتأثر الائتمان النقدي المباشر بتوجهات ادارة المصرف من حيث سيولته النقدية؟

ثانياً: أهمية البحث:

وتتبع أهمية البحث من تركيزه على :

1. الدور الاساسي للمصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم خدماته اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية في الاجل القصير.
2. امكانيات المصرف في تحقيق الاستغلال الأمثل لسيولته النقدية عن طريق التوزيع الامثل لل (الودائع والموجودات قصيرة الاجل الاخرى) على استثماراته ومنها الائتمان النقدي المباشر .
3. متابعة التغيرات الحاصلة في بعض ادوات السياسة النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة) خلال مدة البحث وامثال المصارف لها عند منح الائتمان النقدي المباشر.
4. حصول المصرف عن افضل المصادر المالية اللازمة لتمويل استثماراته القصيرة الاجل من حيث المخاطرة والربحية المتحققة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق النقاط الآتية.

1. الاستعراض الفكري والادبي للائتمان النقدي المباشر وأهم المحددات الداخلية الخارجية المؤثرة فيه.
2. تتبع التغير في مقدار بعض ادوات السياسة النقدية لسلسلة زمنية وتأثيرها على قدرة المصارف على الائتمان النقدي المباشر.
3. دراسة نوع العلاقة بين الائتمان النقدي المباشر وبعض ادوات السياسة النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة) .
4. تحديد نوع العلاقة بين الائتمان النقدي المباشر وتوجهات إدارة المصرف في اختيار مصادر التمويل ومقدار السيولة المتوفرة.

رابعاً: الفرضيات :

لغرض تحقيق الاهداف لابد من اختبار ما يأتي:

1. فرضيه العدم الرئيسية الاولى (H0): " لا يوجد ارتباط بين ادوات السياسة النقدية ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، وتنبثق عنها الفرضيتين الفرعيتين الاتيتين .
 - أ. فرضيه العدم الفرعية الاولى (H0) "لا يوجد ارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني والائتمان النقدي المباشر" ز
 - ب. فرضيه العدم الفرعية الثانية (H0) " لا يوجد ارتباط بين سعر اعادة الخصم والائتمان النقدي المباشر".
2. فرضيه العدم الرئيسية الثانية (H0): لا يوجد ارتباط بين توجهات إدارة المصرف والائتمان النقدي المباشر، وتنبثق عنها الفرضيتين الفرعيتين الاتيتين
3. فرضيه العدم الفرعية الثالثة (H0): لا يوجد ارتباط بين سيولة المصرف والائتمان النقدي المباشر.
4. فرضيه العدم الفرعية الرابعة (H0): لا يوجد ارتباط بين مصادر اموال المصرف والائتمان النقدي المباشر.

خامساً: مجتمع وعينة البحث:

تم دراسة البحث في النظام المصرفي العراقي وضمن عينة شملت ثلاث مصارف عراقية وهي (مصرف بغداد تأسس سنة 1992، الاقتصاد للاستثمار والتمويل تأسس سنة 1999، دجلة والفرات تأسس سنة 2005) وبالرغم من كونها مصارف حديثة العهد في العراق نوعاً ما الا ان لديها كثير من الفروع المنتشرة في عموم العراق تخدم قطاعات اقتصادية متعددة ومختلفة .

إذ اعتمدت بيانات النشرة السنوية للمصارف الصادرة عن المديرية العامة للإحصاء والابحاث (التابعة للبنك المركزي العراقي) واستخدمت اجمالي الموجودات والقصيرة الاجل والودائع والائتمان النقدي المباشر خلال المدة 2007-2012، لكونها المدة الأكثر استقراراً قياساً بالأحداث الاقتصادية والسياسة التي سبقت عام 2007 من طائفية وغيرها وعقبت عام 2012 من دخول داعش وما آله اليه من زعزعة وعدم استقرار البلد تبعثها اثار كبير في النظام الاقتصادي. هذا وقد تم استخدام الأسلوب الاحصائي الاستدلالي لاختبار فرضيات البحث وعلاقات الارتباط والتأثير للمحددات الداخلية والخارجية بمقدار الائتمان النقدي المباشر .

المبحث الثاني

الائتمان النقدي المباشر.

1- مفهوم الائتمان النقدي المباشر.

يتاجر المصرف بأموال الغير اضافة لأمواله (راس المال والودائع) واعادة توظيفها (Heffernan, 2005: 100) بشكل خدمات منها الائتمان النقدي المباشر والذي يمكن توضيحه بالجدول الاتي:

جدول رقم (1) : الائتمان النقدي المباشر

ت	مصادر	مفهوم
1	البنك المركزي العراقي، 2009: 9	تيسيرات نقدية وتمويل مباشر (جاري مدين، اوراق تجارية، مخصومة، سلف وقروض) يقدمها المصرف للزبائن.
2	سلمان، 2009: 136	استخدام مصادر تمويل المصرف مكون اساسي في قاعدة السيولة الضرورية لتحديد مركز المصرف .
3	عبد الله، 2011: 16	يشمل استخدامات اموال المصرف على شكل نقد وشبه النقد واستخدامات عالية السيولة وقصيرة الاجل.
4	الجزراوي والنعيمي، 2010: 5	وساطة المصرف في عملية نقل الاموال بين الاطراف وهو ضرورة للتقدم الاقتصادي كونه يحول دون بقاء الاموال معطلة.
5	WWW.mawdoo3.com	تزويد المؤسسات والأفراد بالأموال، مع تعهد المدين بسدادها مع الفوائد على أقساط أو دفعة واحدة وفي تواريخ معينة.

المصدر : الادبيات الواردة في الجدول..

2- أهمية الائتمان النقدي المباشر:

بالإمكان تحديد أهمية الائتمان النقدي المباشر بما يأتي:

- أ- يعني وجود الثقة بين الاطراف والتي تدل على توافق الرغبة والحاجات بين من تتوافر لديه الاموال ومن يحتاج إليها .
 - ب- إن توفير الأموال يحرك عجلة الاقتصاد ويؤمن تشغيل الايدي العاملة ويزيد من طاقة الانتاج والدخل الوطني وهو دور اساسي للائتمان .
 - ت- يحدد توجهات المصرف في السوق وعملياته الداخلية.
 - ث- يمثل العائد المتولد عنه عنصر رئيس لإيرادات اي مصرف.
 - ج- هناك ترابط واضح بين نمو الائتمان والأزمات المصرفية، فالتوقع الملحوظ لسرعة التوسع الائتماني ممكن أن تسبب اضطراب أو عدم استقرار .
 - ح- وجود وعي مصرفي لدى المجتمع يشجع على زيادة منح الائتمان نتيجة تنمية المدخرات وزيادة حركة الاموال.
 - خ- زيادة الائتمان يدفع المصرف للبحث وتطوير استثماراته تحقق الرب وياقل مخاطر .
- (الجزراوي ونعيمي، 2010: 4)، (أوسو وبطرس، 2008: 10).

3- مبادئ والشروط منح الائتمان النقدي المباشر:

يمنح ائتمان نقدي مباشر استنادا على مبادئ السيولة والربحية والامان كما موضح في أدناه:

جدول رقم : (2) : مبادئ منح ائتمان نقدي مباشر

ت	المبادئ	المصرف	الزبون	التنمية والسياسة العامة للبلد
1	السيولة	التزامات المصرف قصيرة الاجل وحاجته للتوسع في ائتمان اخر تتناسب مع فترة الاسترداد.	هل الاصول القصيرة الاجل مملوكة فعلا للعميل ام لا؟ وتكفل تسديد التزاماته تجاه المصرف.	الوضع الاقتصادي (التضخم ، السيولة والسياسة النقدية) يودي الى تحجم الائتمان.
2	الامان	يحدد المصرف سقف امان يضمن له الوفاء بالالتزامات.	القدرة والكفاية في ادارة امواله وتوفر موارد مالية وبشرية كفاءة وتمتعه بسمعة تجارية واخلاقية.	الاستقرار السياسي ودعم الدولة للمشروعات الاقتصادية موضوع الائتمان ومدى نموها.
3	الربحية	تناسب المخاطرة المتوقعه مع الفوائد المتولدة من الائتمان.	تناسب التدفقات المتولدة من المشروع مع وغرض وفترة الائتمان.	توافق غرض الائتمان مع سياسة المصرف والمقترض في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

المصدر: (كامل وحامد، 2006: 117) و (عبد الله والطراد 2006: 12) و (الزيدانين، 1995: 76)

يتحجم الائتمان النقدي المباشر بقيود عامة تضمن حماية الاموال وتحقق النمو، فضلا عن شروط تفرضها ادارات المصارف وهي شخصية العميل، الملائمة المالية، راس مال العميل، الضمانات و الوضع الاقتصادي للعميل (Berk & other , 2010: 574).

-4 المحددات

مجموعة القيود تحجم قدرة المصارف على منح الائتمان النقدي المباشر يمكن توضيحها الجدول الاتي:

جدول رقم (3): محددات الائتمان النقدي المباشر

ت	المصدر	محددات خارجية				محددات داخلية				
		النمو الاقتصادي	سياسة نقدية	سعر الفائدة	سعر الصرف	راس المال	الحجم	الودائع	السيولة	الارباح المتوقعه
1	الخالدي، بدون سنة : 10	X	X	X	X	X	X	X	X	X
2	شاهين، 2010: 12	X	X			X		X		X
3	البنك المركزي العراقي، 2018: 9	X						X	X	X
4	Diego, 2019: 5	X	X	X	X	X	X	X		

المصدر: الادبيات الواردة في الجدول..

من الجدول السابق يتبين لنا ان هناك محددات خارجية تؤثر على المنظمات الاقتصادية بصورة عامة وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص واخرى داخلية خاصة بالمصرف نفسه ويمكن ان نميز بين على عدد من هذه العوامل وكما يأتي:

أ. المحددات الداخلية:

1. مصادر اموال المصرف : من الواضح أنّ معظم اموال المصرف تأتي من ودائع الاخرين ومن عوائد توظيفات اموال ويمكن أن تحصل المصارف على السيولة إما عن طريق تصفية بعض أصولها أو عن طريق ترتيب التزامات عليها. فعلى جانب الأصول تستحصل الاموال عن طريق العمليات المصرفية الاتية : (إلياس ، 2005: 43)

 - الفوائد الدائنة على القروض والسلفيات والأوراق التجارية.
 - عوائد الاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة بأرباح الأسهم وفوائد السندات.
 - العمولات والرسوم عن الخدمات المصرفية المقدمة لزيائنه.
 - فروقات العملة الأجنبية من شراء وبيع العملات الأجنبية.
 - تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها.
 - بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية.
 - تنمية الودائع.

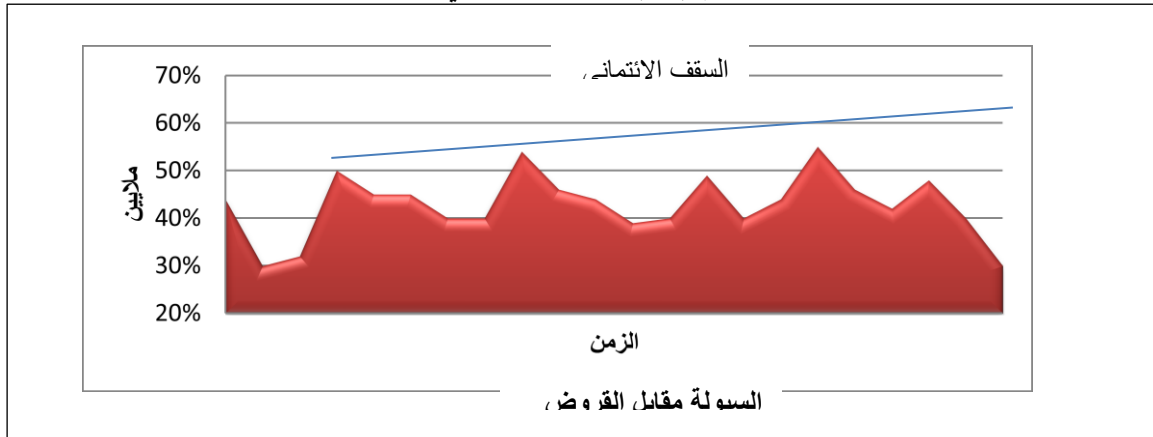
فإذا لم يكن هناك توازن بين الأموال الداخلة إلى المصرف نتيجة تسديد القروض والاستثمارات المستحقة والزيادة في الودائع من جانب، والأموال الخارجة منه على شكل قروض جديدة، أو ودائع مسحوبة من جانب آخر (Greuning&Bratanovic,2003:10)، ويصنف (الشماع، 2012: 70) و(Ball, 2012: 250) مصادر اموال المصرف على النحو الآتي:

- أ. مصادر داخلية : المدخل التقليدي لإدارة اموال المصرف التجاري هو أن يعتمد بشكل اكبر على اموال الآخرين ويخزنها ضمن ميزانيته بشكل سيولة، وأن يستعمل عند الحاجة الفوائض الاحتياطية كمصدر مؤقت للسيولة ويسمى هذا الأسلوب بنظرية التحويل وتهتم بالسيولة على حساب الربحية .
- ب. المصادر الخارجية: كبديل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية المصرف التجاري، طورت المصارف في مطلع الستينات أسلوباً لإدارة امواله، يسمى إدارة المطلوبات، إذ يستطيع المصرف أن يخفض مقدار السيولة المخزونة في ميزانيته، وأن يستعمل فائض التخفيض للاستثمار في قروض ذات ربحية أفضل، ويعتمد هذا المصدر على قوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني.

2. سيولة المصرف: وتتمثل بمقدرة المصرف على تلبية او الايفاء بالتزاماته بشكل عاجل (Adalsteinsson , 2014: 23) وذلك عن طريق النقد المتوفر لديه وعن طريق تحويل موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر تذكر (AJAO, 2019: 4) ويرى (حمد وناجي، 2017: 6) انها مسألة نسبية لها متغيران الاول هو الاصول السائلة والمتغير الثاني هو سحبات المودعين وطلبات القروض.

وتلتزم المصارف بالقواعد القانونية المحددة لسقف ائتمان محدد والتي تفرضها السلطات النقدية للحفاظ على الاقتصاد الوطني وعندما يصل المصرف الى الحد الاعلى فان طلبات الزبائن تحول الى مصارف اخرى او ترفض (لامية ، 2016: 30)، وهذا يعني تزداد الحاجة للسيولة نتيجة الزيادة في طلب الائتمان اكبر من الانخفاض في الودائع ،

شكل رقم (1) : السقف الائتماني



المصدر : حنفي ، عبد الغفار. ادارة المصارف: السياسة المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية الاسلامية. الدار الجامعية للطباعة والنشر. الطبعة الاولى. الاسكندرية. مصر. 2007. 130ص .

إنّ الخط المائل الذي يمر بالنهايات القصوى يسمى سقف الائتمان¹ وتمثل النقاط تحت الخط الاصول السائلة في الاجل القصير والتي يجب ان تكون بحوزة المصرف لمقابل الاحتياجات الموسمية.

ما سبق يتبين لنا ان المحددات الداخلية تتمحور حول سيولة المصرف ومصادر امواله والتي يمكن قياسها كميًا عن طريق استخدام النسب الاتية : (عقل، 2000: 162) و (Deidda. & Ettore, 2017: 17) ومنها :

1. نسبة الودائع/ الموجودات : تحدد اهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف ، فارتقاع النسبة تعني ان المصرف يمتلك قاعدة واسعة من العملاء ولديه سيول مخزونة، أما انخفاضها فيعني ان المصرف يعتمد على مصادر خارجية للسيولة اي قدرته على إدارة مطلوباته.

2. نسبة الائتمان / الودائع : اي مدى استخدام الودائع في منح الائتمان وتعد إشارة تحذيرية لإدارة المصارف لمراجعة سياسة توزيع استثماراتها على صالح السيولة، ويشير ارتفاع النسبة الى انخفاض السيولة لدى المصرف.

3. نسبة الائتمان / الموجودات: تبين لنا وضع السيولة لدى المصرف فارتقاعها يعنى التوسع بالإقراض ومن ثم احتمال اكبر للتعرض لمخاطر السيولة والائتمان ، بينما يشير انخفاض هذه النسبة الى وضع سيولة جيد.

4. الموجودات السائلة / الموجودات: وتقيس حجم الموجودات السائلة والتي يمكن تحويلها الى نقد باقل كلفة واسرع وقت مثل ارصده النقدية، وداائع لدى الجهاز المصرفي والبنك المركزي والاوراق المالية اقل سنة.

ب. المحددات الخارجية:

والمتمثلة بأدوات السياسة النقدية: وهي (Saunders& Cornett, 2008: 514) مجموعة إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية في الدولة تهدف الى تحديد احتياطات النقدية واستقرار السوق وسعر الصرف والتضخم والقضاء على البطالة ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتضم مجموعة من المبادئ تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات المصرفية والمجالات وعناصر التكلفة والحدود الزمنية والشروط، وهي مرنة قادرة

¹ هو الحد الأقصى للائتمان الذي عادةً ما تقدمه المؤسسات المالية كالبنوك وشركات بطاقات الائتمان وغيرها للتعامل ضمن حدود التسهيلات الائتمانية ويحدد اعتماداً على العديد من المعلومات الخاصة بالمقترض أو العميل كالدخل الشخصي ومدى التزامه بسداد القروض السابقة ومدى قدرته على الالتزام بسداد المبلغ المطلوب والضمانات المتوفرة لدى العميل في حال كان القرض يحتاج إلى ضمانات . وقد يحدد السقف الائتماني برقم معين أو بنسبة معينة (نسبة الائتمان الى الودائع او الى راس المال) (Nepal, 2018)، .

على التكيف مع المتغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي ولتحقيق ذلك تمتلك السلطة النقدية (البنك المركزي في معظم الدول) مجموعة من الأدوات : كمية وأخرى نوعية أما الكمية فهي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة. و أما النوعية فمنها سياسة تأطير القرض، الودائع الخاصة، الاقتناع الأدبي، معدلات الفائدة و سعر الصرف. ويمكن توضيح هذه الأدوات كالآتي (Rose & Hudgins, 2008: 55):

1. **سعر إعادة الخصم** : ويقصد به خصم الأوراق التجارية التي بحوزة المصارف لدى البنك المركزي و يؤثر على حجم الائتمان النقدي المباشر، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإنه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم فيزداد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما يخفض تكلفة قروض لبنوك التجارية الممنوحة للأفراد و الشركات، فيتوسع الطلب على الائتمان و من ثم يزيد العرض النقدي، والعكس إذا كان البنك المركزي يتبع سياسة انكماش .
 2. **عمليات السوق المفتوح**: وهي دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية لتأثير على قدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.
 3. **نسبة الاحتياطي القانوني**: و هي تلك النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه بشكل نقود سائلة أو ودائع بدون فوائد، وتعد ضمان لسلامة اموال المودعين ، حيث يستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة، و الهدف الثاني هو التأثير على العرض النقدي لدى البنوك التجارية. ففي أوقات الركود و الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية، و من ثم تزيد قدر منح الائتمان، مما يؤدي إلى تشجيع الطلب.
- ونظراً لعدم توفر البيانات الخاصة بعمليات السوق المفتوحة لكل المصارف المبحوثة خلال مدة البحث سيجري التركيز في الجانب العملي للبحث على سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني.

المبحث الثالث: الجانب البحث

أولاً : وصف وتشخيص المحددات الخارجية (بعض أدوات السياسة النقدية) .

تتضمن المحددات الخارجية للائتمان النقدي المباشر عدد من أدوات السياسة النقدية اخترنا منها نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وذلك لتوفر البيانات ولما لهما من تأثير واضح على لائتمان النقدي المباشر وسيجري وصف هذا التأثير كما يأتي

جدول رقم (4) : المحددات الخارجية للائتمان النقدي المباشر

ت	السنة	نسبة الاحتياطي القانوني	سعر إعادة الخصم	اسم المصرف	الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف المبحوثة بالدينار العراقي
1	2007	%53	%18	مصرف دجلة والفرات	14,715,925,754
				مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	04,146,785,587
				مصرف بغداد	05,810,138,340
2	2008	%55	%19	مصرف دجلة والفرات	23,699,571,151
				مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	24,375,770,141
				مصرف بغداد	047,367,118.56
3	2006	%25	%16	مصرف دجلة والفرات	52,278,762,247

67,498,282,721	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل				
079,504,860	مصرف بغداد				
44,103,397,271	مصرف دجلة والفرات				
138,088,913,582	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	%14	%15	2010	4
180,800,066	مصرف بغداد				
44,033,089,867	مصرف دجلة والفرات				
150,998,888,883	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	%13	%18	2011	5
149,781,983	مصرف بغداد				
207,783,132,996	مصرف دجلة والفرات				
166,721,763,468	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	%14	%15	2012	6
147,401,038	مصرف بغداد				

المصدر : البيانات المعلنة على مواقع المصارف عينة البحث.

يتضح من الجدول انف الذكر ما يأتي :

1. ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني خلال 2008 لتصل الى 55% وكنتيجة لذلك انخفض مقدار الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف عينة البحث، اذ بلغ مقدار الائتمان النقدي المباشر لمصرف دجلة والفرات (23) مليار دينار عراقي تقريبا كما بلغ مقدار الائتمان النقدي المباشر لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل (24) مليار دينار عراقي تقريبا اما مصرف بغداد فقد بلغ مقدار الائتمان النقدي المباشر له (4) مليار دينار عراقي تقريبا. والعكس تماما عند انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني الى 15% خلال عامي (2010 و 2012) نلاحظ الزيادة في منح الائتمان النقدي المباشر اذ بلغ مقداره لمصرف دجلة والفرات (207) مليار دينار عراقي تقريبا، و (166) مليار دينار عراقي تقريبا، اما الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل مصرف بغداد ارتفع خلال 2010 ليصل الى (180) مليار دينار عراقي تقريبا.
2. ارتفع سعر اعادة الخصم للأوراق التجارية الى (19) مليار دينار عراقي تقريبا خلال عام 2008 في حين انخفض مقدار الائتمان النقدي المباشر لمصرف، فمقدار الائتمان النقدي المباشر لمصرف دجلة والفرات ليصل الى (23) مليار دينار عراقي تقريبا ولمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل (24) و (4) مليار لمصرف بغداد، والعكس عند انخفاض سعر اعادة الخصم الى (13) خلال عام 2011 نلاحظ الزيادة في من الائتمان النقدي المباشر لمصارف ، إذ بلغ (44) مليار دينار عراقي تقريبا لمصرف دجلة والفرات و (150) مليار دينار عراقي تقريبا لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل و(149) مليار دينار عراقي تقريبا لمصرف بغداد ولم تكن هذه اعلى زيادة في الائتمان النقدي المباشر سجلتها المصارف عينة البحث وذلك لان سعر اعادة الخصم يؤثر على شكل واحد من اشكال الائتمان النقدي المباشر وهو الاوراق المالية.

مما سبق يتبين لنا ان هناك علاقة عكسية بين أدوات السياسة النقدية وبين الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف، فعند ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يقل الائتمان النقدي المباشر بكل انواعه (السلف والقروض، الحساب الجاري، خصم الوراق المالية) لأنها نسبة تحدد مقدار السيولة المتوفرة للمصارف واللازمة لمنح الائتمان، اما سعر اعادة الخصم على الرغم من أن له نفس التأثير العكسي على الائتمان الا انه قليل لان سياسة سعر اعادة الخصم تنطبق على شكل واحد من اشكال الائتمان النقدية المباشر وهو الاوراق المالية.

ثانياً : وصف وتشخيص المحددات الداخلية وهي توجهات ادارة المصارف (سيولة المصرف، ومصادر الاموال):
تختلف المحددات الداخلية (سيولة المصرف، ومصادر الاموال) للاتمان النقدي المباشر من مصرف لآخر لذا سوف
يتم عرض البيانات الخاصة بكل مصرف في جدول خاص ومن ثم وصف وتحليل المحددات الداخلية بشكل اجمالي وكما
يأتي :

جدول رقم (5) : توجهات ادارة مصرف دجلة والفرات

السنة	السيولة		مصدر التمويل		الائتمان النقدي المباشر
	نسبة ائتمان الى الموجودات	نسبة ائتمان الى الموجودات	نسبة الودائع الى الموجودات	نسبة ائتمان الى الودائع	
2007	33%	92%	39%	83%	14,715,925,754
2008	20%	93%	54%	37%	23,699,571,151
2009	33%	90%	57%	59%	52,278,762,247
2010	22%	90%	35%	63%	44,103,397,271
2011	16%	91%	64%	25%	44,033,089,867
2012	56%	93%	61%	91%	207,783,132,996

المصدر: بيانات المصرف المعلنة على موقعه.

جدول رقم (6) : توجهات ادارة مصرف الاقتصاد

السنة	السيولة		مصدر التمويل		الائتمان النقدي المباشر
	نسبة ائتمان الى الموجودات	نسبة ائتمان الى الموجودات	نسبة الودائع الى الموجودات	نسبة ائتمان الى الودائع	
2007	6%	97%	49%	13%	4,146,785,587
2008	16%	96%	67%	23%	24,375,770,141
2009	33%	90%	56%	58%	67,498,282,721
2010	44%	92%	58%	76%	138,088,913,582
2011	38%	88%	67%	58%	150,998,888,883
2012	31%	82%	67%	45%	166,721,763,468

المصدر: بيانات المصرف المعلنة على موقعه.

جدول رقم (7) : توجهات إدارة المصرف لمصرف بغداد

السنة	السيولة		مصدر التمويل		الائتمان النقدي المباشر
	نسبة ائتمان الى الموجودات	نسبة ائتمان الى الموجودات	نسبة الودائع الى الموجودات	نسبة ائتمان الى الودائع	
2007	16%	97%	70%	23%	5810138340
2008	9%	98%	74%	12%	47367118.56
2009	10%	98%	82%	12%	79,504,860
2010	19%	97%	84%	22%	180,800,066
2011	17%	96%	80%	21%	149,781,983
2012	11%	97%	80%	14%	147,401,038

المصدر: بيانات المصرف المعلنة على موقعه..

1. سيولة المصرف: من جداول (5، 6، 7) نلاحظ :

أ- ارتفعت نسبة (الائتمان الى اجمالي الموجودات) خلال عام 2012 الى 56% بالنسبة لمصرف دجلة والفرات وبلغ الائتمان النقدي المباشر له (207) مليار تقريبا ووصلت الى (19%) خلال عام 2010 لمصرف بغداد كما بلغ الائتمان النقدي (180) مليار تقريبا ، والى 44% خلال عام 2010 لمصرف (الاقتصاد للاستثمار والتمويل) إذ كان الائتمان النقدي (138) مليار تقريبا، وعند انخفاض النسبة لتصل الى 16% لمصرف دجلة والفرات خلال عام 2011 انخفض الائتمان النقدي المباشر الى (44) مليار تقريبا، ووصلت الى 6% خلال عام 2007 ل(مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) انخفض الائتمان النقدي المباشر له الى (4) مليار تقريبا، واخيرا انخفضت النسبة لمصرف بغداد الى 9% خلال عام 2008 مع انخفاض الائتمان النقدي المباشر الى (4) مليار تقريبا.

ب- ارتفعت نسبة (الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات) لتصل 93% بالنسبة لمصرف دجلة والفرات و98% لمصرف بغداد خلال عام 2008 و97% بالنسبة لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل خلال عام 2007 مع انخفاض الائتمان النقدي المباشر للمصارف الى (23، 4، 4 على التوالي) مليار تقريبا، وبالعكس عند انخفاض النسبة، اذ انخفضت النسبة الى 90% خلال عام 2009 بالنسبة لمصرف دجلة والفرات وازداد الائتمان النقدي المباشر الى (52) مليار تقريبا، والى 82% لمصرف (الاقتصاد للاستثمار والتمويل) خلال عام 2012 وازداد الائتمان النقدي المباشر (166) مليار تقريبا، والى 96% لمصرف بغداد خلال عام 2011 وازداد الائتمان النقدي المباشر (149) مليار دينار عراقي تقريبا.

عليه نجد ان هناك علاقة بين السيولة وبين الائتمان النقدي المباشر (نسبة الائتمان الى اجمالي الموجودات) فارتفاع النسبة يزداد مقدار الائتمان النقدي المباشر ولكن بشكل قليل إذ يشكل الائتمان النقدي جزء صغير من اجمالي استخدامات اموال المصرف. كما تبين (نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات) العلاقة عكسية بين حجم السيولة وبين مقدار الائتمان النقدي المباشر فارتفاع النسبة مع انخفاض مقدار الائتمان النقدي يدل على رغبة المصارف في الاستثمار بموجودات اكثر سيولة (كالنقد مثلا).

2. مصادر تمويل المصرف : من الجداول (5، 6، 7) نلاحظ :

أ. ارتفعت نسبة (الودائع إلى اجمالي الموجودات) خلال عام 2010 الى 84% بالنسبة لمصرف بغداد وبلغ الائتمان النقدي المباشر (180) مليار تقريبا ، وبالنسبة لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل بلغت 67% خلال عامي 2011 و2012 في حين بلغ مقدار الائتمان النقدي المباشر (150، 166 مليار تقريبا) للسنتين على التوالي وبالعكس نجد ان النسبة قد انخفضت للمصرفين خلال عام 2007 الى (49% لبغداد و 70% للاقتصاد) وانخفض معها الائتمان النقدي المباشر ليصل إلى (4، 5 مليار تقريبا) للمصرفين على التوالي، وبالعكس بالنسبة لمصرف دجلة والفرات فقد انخفض مقدار الائتمان النقدي المباشر خلال عام 2011 الى (44) مليار تقريبا بالرغم من ارتفاع نسبة (الودائع إلى اجمالي الموجودات) الى 64% وازداد مقدار الائتمان النقدي المباشر الممنوح خلال 2012 الى (207) مليار تقريبا بالرغم من انخفاض النسبة الى 61% مما يدل على أن المصرف يعتمد على مصادر اخرى لتمويل موجوداته.

ب. انخفاض نسبة (الائتمان إلى اجمالي الودائع) لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل الى 13% ولمصرف بغداد الى 12% ولمصرف دجلة والفرات الى 25% خلال الاعوام 2007، 2008، 2011 على التوالي وفي نفس الوقت انخفض مقدار الائتمان النقدي المباشر الممنوح للمصارف الثلاثة الى (4.1، 4.7، 44) مليار تقريبا على التوالي، كما نلاحظ ارتفاع النسبة الى 91% لمصرف دجلة والفرات خلال عام 2012 و 76% لمصرف الاقتصاد

للاستثمار والتمويل و 22 % لمصرف بغداد خلال عام 2010 وازداد كذلك مقدار الائتمان النقدي المباشر للمصارف في نفس الفترة الى (207، 138، 180 على التوالي) مليار تقريبا .

مما سبق نجد ان هناك علاقة بين الاعتماد على الودائع كمصدر للتمويل وبين القدرة على منح الائتمان النقدي المباشر (ما تقيسه نسبة الودائع / اجمالي الموجودات) فعندما ترتفع النسبة تزداد قاعدة العملاء واستخدام الودائع كمصدر لتمويل الموجودات الكلية كما هو الحال بالنسبة لمصرفي بغداد والاقتصاد ولكن انخفاض النسبة مع الزيادة في مقدار الائتمان النقدي لمصرف دجلة والفرات هي قدرة المصرف على إدارة مطلوباته أي اعتماده على مصادر اخرى لتمويل موجوداته، وبالرغم من ذلك تستثمر المصارف جزء من ودائعها في منح الائتمان النقدي المباشر بغض النظر عن مصدر التمويل فارتفاع (نسبة الائتمان / اجمالي الودائع) صاحبه زيادة في مقدار الائتمان النقدي المباشر اساسيا كان مصدر التمويل الذي تعتمد، وهي مؤشر تحذيري لمراجعة سياسة توزيع استثماراتها على صالح السيولة.

ثالثا : اختبار فرضيات البحث:

1. اختبار فرضية العدم الرئيسية الاولى : " لا يوجد ارتباط بين بعض ادوات السياسة النقدية ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، وللتحقق من صحة فرضيه العدم الرئيسية الاولى يجب اختبار الفرضيتين الفرعيتين الاولى والثانية المنبثقة عنها ، وكما يلي :-

أ. اختبار فرضيه العدم الفرعية الثانية:- " لا يوجد ارتباط بين نسبة الاحتياطي القانوني ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، ومن اجل قبول هذه الفرضية اختبرت قيمة معامل الارتباط البسيط للعلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني (X_{11}) والائتمان النقدي المباشر (Y)، في جدول (8) إذ وجد معامل الارتباط = 0.803 ومعامل التحديد (0.644) و $Sig = 0$ وهو أقل من 5% اي ان هناك أثر معنوي لنسبة الاحتياطي القانوني في الائتمان النقدي المباشر. ومن الممكن كتابة المعادلة بالشكل التالي:

$$Y = 5958726404 - 1.714 \ln X$$

وعليه رفضت فرضيه العدم الفرعية الاولى اي إن نسبة الاحتياطي القانوني من اهم المحددات الخارجية لمقدار الائتمان النقدي المباشر.

جدول (8) : الارتباط بين (X_{11}) و (Y).

درجة الثقة	الائتمان النقدي المباشر (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.95	0.803	نسبة الاحتياطي القانوني X_{11}
توجد علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية عند المستوى 5% مع الائتمان النقدي المباشر.		نوع العلاقة

المصدر : وفقاً لنتائج برنامج SPSS

ب. اختبار فرضيه العدم الفرعية الثانية:- " لا يوجد ارتباط بين سعر اعادة الخصم ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، ومن اجل قبول هذه الفرضية اختبرامعامل الارتباط البسيط للعلاقة بين سعر اعادة الخصم (X_{12}) والائتمان النقدي المباشر (Y) في جدول (9) إذ كان معامل الارتباط = 0.703 ومعامل التحديد (0.494) و $Sig = 0$ وهو أقل من 5% اي هناك أثر معنوي لسعر اعادة الخصم على الائتمان النقدي المباشر. ومن الممكن كتابة كما يلي:

$$Y = -30.0561 - 35.727X$$

وعليه رفضت فرضيه العدم الفرعية الثانية اي إن سعر اعادة الخصم من اهم المحددات الخارجية لمقدار الائتمان النقدي المباشر.

جدول (9): الارتباط بين (X_{12}) و (Y)

درجة الثقة	الائتمان النقدي المباشر (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.95	0.703	سعر اعادة الخصم X12
توجد علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية عند المستوى 5% مع الائتمان النقدي المباشر.		نوع العلاقة

المصدر : وفقاً لنتائج برنامج SPSS

مما سبق نجد ان العلاقة عكسية بين أدوات السياسة النقدية والائتمان النقدي المباشر للمصارف المبحوثة، فعند ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يقل الائتمان النقدي المباشر لكونها تحجم سيولة المصرف اللازمة لمنح الائتمان، اما سعر اعادة الخصم على الرغم من ان له نفس التأثير العكسي على الائتمان الا انه قليل لان سياسة سعر اعادة الخصم تنطبق على نوع واحد من انواع الائتمان النقدي المباشر وهو الاوراق المالية. أي سيجري رفض فرضيه العدم الرئيسية الاولى للبحث " لا يوجد ارتباط بين ادوات السياسة النقدية ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، أي يوجد ارتباط بين بعض ادوات السياسة النقدية ومقدار الائتمان النقدي المباشر.

2. اختبار فرضية العدم الرئيسية الثانية : " لا يوجد ارتباط بين توجهات ادارة المصارف ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، وللتحقق من صحة فرضيه العدم الرئيسية الثانية يجب اختبار الفرضيتين الفرعيتين الثالثة والرابعة المنبثقة عنها ، وكما يأتي :-
أ. اختبار فرضيه العدم الفرعية الثالثة :- " لا يوجد ارتباط بين سيولة المصرف ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، إذ جرى اختبارت قيمة معامل الارتباط البسيط للوقوف على معنوية العلاقة بين سيولة المصرف (X_{21}) والائتمان النقدي المباشر (Y) ، في جدول (10) فبلغ معامل الارتباط = 0.673 ، وكان معامل التحديد (0.453) وكانت $0 = \text{Sig}$ وهو أقل من 5% مما يدل على ان هناك أثر معنوي لسيولة المصرف على الائتمان النقدي المباشر. ومن الممكن كتابة المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y = 2.38711 - 1.66012 X_{21}$$

وعليه رفضت فرضيه العدم الفرعية الثالثة اي إن سيولة المصرف من اهم المحددات الداخلية لمقدار الائتمان النقدي المباشر.

جدول (10) : الارتباط بين (X_{21}) و (Y) .

درجة الثقة	الائتمان النقدي المباشر (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.95	0.453	سيولة المصرف X21
توجد علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية عند المستوى 5% مع الائتمان النقدي المباشر.		نوع العلاقة

المصدر : وفقاً لنتائج برنامج SPSS.

أ. اختبار فرضية العدم الفرعية الرابعة :- " لا يوجد ارتباط بين مصادر تمويل المصرف ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، ومن أجل قبول هذه الفرضية اختبرت قيمة معامل الارتباط البسيط للوقوف على معنوية العلاقة بين نسبة مصادر التمويل (X_{31}) والائتمان النقدي المباشر (Y)، في جدول (11) نجد قيمة معامل الارتباط البسيط قد بلغت (0.798)، وكان معامل التحديد (0.637) وكذلك كانت $0 = \text{Sig}$ وهو أقل من 5% مما يدل على ان هناك أثر معنوي لمصادر تمويل المصرف في مقدار الائتمان النقدي المباشر . ومن الممكن كتابة المعادلة بالشكل التالي:

$$Y = 2.43111 - 2.4312311 X_{31}$$

وعليه رفضت فرضية العدم الفرعية الرابعة " لا يوجد ارتباط بين توجهات إدارة المصرف ومقدار الائتمان النقدي المباشر".

جدول (11) : نتائج علاقات الارتباط بين مصادر تمويل المصرف والائتمان النقدي المباشر.

درجة الثقة	الائتمان النقدي المباشر (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.95	0.798	مصادر تمويل المصرف X_{21}
توجد علاقة ارتباط موجبة وذات معنوية عند المستوى 5% مع الائتمان النقدي المباشر.		نوع العلاقة

المصدر : وفقاً لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS

أي سيجري رفض فرضية العدم الرئيسية الثانية للبحث " لا يوجد ارتباط بين توجهات ادارة المصرف ومقدار الائتمان النقدي المباشر"، أي يوجد ارتباط بين توجهات ادارة المصرف ومقدار الائتمان النقدي المباشر.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

من التحليل الوصفي لمحددات الائتمان النقدي المباشر نستنتج ما يأتي:

1. يستخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني وسعر اعادة الخصم لتنفيذ سياسة نقدية انكماشية او توسعية مما يؤدي الى تقليل حجم السيولة اللازمة لمنح الائتمان النقدي المباشر او الارياح المترتبة عنه .
2. تؤثر ادوات السياسة النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني، سعر اعادة الخصم) بشكل عكسي على الائتمان النقدي المباشر فعند ارتفاعها تخفض المصارف مقدار الائتمان النقدي المباشر، ولكن يعد تأثير سعر الخصم في الائتمان النقدي المباشر اقل لكونه يؤثر على نوع واحد من الائتمان (الاوراق المالية) في حين تؤثر نسبة الاحتياطي بسيولة المصرف بشكل عام وعلى جميع انواع الائتمان النقدي المباشر (القروض، الاوراق المالية، السحب على المكشوف).
3. زيادة سيولة المصرف تمكنه من منح الائتمان النقدي المباشر ولكن بنسبة قليلة لان الادارة امام فرص استخدام متعددة (من حيث المخاطرة والربح) لهذه السيولة.
4. تميل ادارة المصرف الى الاستثمار بموجودات الاكثر سيولة كالنقد إذ نجد انخفاض الائتمان النقدي المباشر مع وجود نسبة عالية للموجودات السائلة قياساً بأجمالي الموجودات.

5. تشير الزيادة في قاعدة العملاء الى اعتماد المصرف على الودائع في تقديم تسهيلات ائتمانية كما هو الحال بالنسبة لمصرفي بغداد والاقتصاد للاستثمار والتمويل ولكن انخفاض حجم الودائع مع الزيادة في مقدار الائتمان النقدي لمصرف دجلة والفرات يعني قدرة المصرف على إدارة مطلوباته أي اعتماده على مصادر اخرى لتمويل موجوداته.

ثانياً : توصيات

يوصي الباحثان بما يأتي:

1. ضرورة تحديد سقف الائتمان النقدي المباشر مسبقاً ويكون عن طريق دراسة سلسلة زمنية لتغير في أدوات السياسة النقدية .
2. تقليل المخاطر الناتجة عن الائتمان النقدي المباشر عن طريق الاستثمار بأنواعه التي تتأثر بعدد قليل من أدوات السياسة النقدية .
3. يجب على المصارف الاعتماد على أكثر من مصدر للأموال عن طريق تحقيق توليفة المثلى من الودائع، زيادة راس المال، قروض خارجية .
4. لضمان تلبية احتياجات الزبائن وتنوع المخاطر يجب تجزئة مقدار الائتمان النقدي المباشر نسبة الى مصادر التمويل.

المصادر:

1. حنفي، عبد الغفار. ادارة المصارف: السياسة المصرفية؛ تحليل القوائم المالية؛ الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية الاسلامية. الطبعة الاولى. الدار الجامعية للطباعة والنشر. الاسكندرية. مصر. 2007.
2. الزيدانين، جميل سالم عودة. إدارة المؤسسات المالية المتخصصة . الطبعة الثانية. دار زهران للنشر والتوزيع. 1995.
3. عبد الله، خالد امين والطراد اسماعيل ابراهيم. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. الطبعة الأولى . دار وائل للنشر والتوزيع. عمان - الاردن. 2006.
4. كامل ، اسامة وعبد الغني حامد. نقود وبنوك. الطبعة الاولى. مؤسسة نورد العلمية للشؤون الجامعية . 2006.
5. عقل، مفلح. وجهة نظر مصرفية. جزء 2 . الطبعة الاولى . مطبعة البنك العربي. عمان _ الاردن. 2000.
6. الوادي، محمود حسين وسمحان حسين محمد وسمحان سهيل احمد. النقود والمصارف. الطبعة الاولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان _ الأردن. 2010.
7. الشماع ، خليل محمد حسن . إدارة المصارف. طبعة 3 . دار النهضة . كويت. 2012.
8. سلمان، محمد جيجان. ادارة السيولة المصرفية باستخدام مقاييس احصائية : مصرف الرافدين دراسة تطبيقية. مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / قسم مصارف . جامعة بغداد. 2009.
9. عبد الله، غيث اركان. أثر مصادر واستخدامات الأموال على ربحية المصارف التجارية : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ قسم مصارف . جامعة بغداد. 2011.
10. لامية - بن عرفة. دور السياسة الائتمانية في تفعيل العمل المصرفي دراسة الحالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية . كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية / جامعة العربي التبسي. الجزائر. 2016.

11. آلياس، ماهر جلال يعقوب. تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية (1994-2003). مجلس كلية الادارة والاقتصاد / قسم علوم مالية ومصرفية. جامعة الموصل. 2005.

12. اوسو، خيرى علي ولؤي لطيف بطرس. تقييم مستوى جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر الزبائن : دراسة استطلاعية لأراء عينة من زبائن مصارف مدينة دهوك. مجلة تنمية الراقدين. مجلد 89. عدد 30. 2008.

13. البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. النشرة السنوية 2009.

14. البنك المركزي العراقي. قسم الاستقرار النقدي والمالي. تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي. الفصل الاول. 2018.

15. الجزاوي، ابراهيم محمد علي والنعمي نادية شاكر. تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة : دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2007 المالية . مجلة الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد. العدد 83. 2010.

16. حمد، خلف محمد واحمد فريد ناجي. مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. عدد 52. 2017.

17. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي. تأثير العوامل الداخلية بمحفظة القروض وتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية العراقية للمدة 2000-2008. المجلة العراقية للعلوم الادارية. العدد 24. بدون سنة .

18. شاهين، علي عبد الله احمد. مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية. 2010.

19. Adalsteinsson, "policy to pitfalls" 1st edition , John Wiley & Sons Ltd. 2014.

20. Ball, Laurence M. "Money, Banking, & Financial markets", 2nd edition, Worth Publishers, New York, 2012.

21. Bark, Jonathan, Jarrad Harford & Peter Demarzo, "fundamentals of corporate finance", 2nd edition , prentice Hall, New York, 2012.

22. Deidda ,Luca G. & Ettore Panetti, " Banks' liquidity management and systemic risk", Bunco Portugal Euro system, 2017.

23. Greuning, Helenie van, Sonja Brajovic Bratanovic, " nalyzing & managing banking risk : a framework for assessing corporate governance and financial risk", 2nd edition ,World Bank, 2003.

24. Gudni, " The liquidity management guide : from AJAO, Mayowa G. liquidity management and profitability of deposit mony banks in NIGERIA. IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science 214 (2019).

25. Heffernan, Shelagh, "modern banking", John Wiley & Sons Ltd. 2005.

26. Rose, Peter & Hudgins, " Bank Management and Financial Services", seven edition, Mc Graw _Hill. 2008.

27. Saunder, Athony & cornet, Marcia millon," Financial institutions management : risk management", sixth edtion, Mc Graw_Hill.Irwin. 2008.
28. James, franklin," The Science of Conjecture : Evidence & Probability Before Pascal", Baltimore: Johns Hopkins University Press.(2001).
29. Nepal, Chiranjibi," Monetary Policy for Nepal Rastra Bank Central Office Baluwatar", Kathmandu, Nepal. 2018.
30. Diego, Santos Vierira, "Creative economy in Barazil`s 2018", Presidential election , International Journal of Development Research .